

دور الموروث الثقافي المادي في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

The role of the tangible cultural heritage in promoting tourism investment in Algeria

إلهام فاضل

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة

fadel.ilhem@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2023/09/01

تاريخ الاستلام: 2023/05/04

ملخص:

تمتلك الجزائر تنوعاً ثقافياً ومواقع تراثية معروفة ومميزة عالمياً، وإرثاً غير مادي ضارب بجذوره في أعماق التاريخ، لكنها تواجه تحديات متنوعة منذ فترة طويلة تتمثل في إدارة تلك المصادر الثقافية، وأحد أهم التحديات الكبرى التي تواجه الجزائر هي كيفية حماية التراث الثقافي وتثمينه وتوظيفه في السياحة بمختلف أنواعها لتحقيق التنمية الشاملة التي تتضمن حاجات الجيل الحاضر دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مما يطرح إشكالية التوظيف السياحي للتراث بالجزائر دون المساس بقيمته وضمان الحفاظ عليه، في وقت ينظر إليه الكثير على أن "القطاع هو المستهلك الأول" دون تحقيق المنفعة المادية المرجوة، في حين يطالب القائمون بإلحاح المطالب على تنويع المداخل خارج الجباية البترولية .

كلمات مفتاحية: موروث ثقافي، استثمار، سياحة، حماية.

Abstract:

Algeria possesses cultural diversity, well-known and internationally distinguished heritage sites, and an intangible heritage that is rooted in the depths of history, but it has long faced various challenges represented in managing these cultural resources, and one of the most important major challenges facing Algeria is how to protect, value and employ cultural heritage in tourism in various ways. All kinds to achieve comprehensive development that includes the needs of the present generation without encircling the ability of future generations to meet their needs, which raises the problem of tourism employment of heritage in Algeria without compromising its value and ensuring its preservation, at a time when many consider that "the sector is the first consumer" without achieving the desired material benefit. While those in charge demand the urgency of the demands to diversify the incomes outside the oil collection.

Keywords: Cultural Heritage, investment, tourism, protection.

مقدمة:

يعد الموروث الثقافي لأي بلد تعبيراً جلياً عن هويته الوطنية والإنسانية في مراحل زمنية وتاريخية مختلفة، وهو يشمل الموروث المادي وغير المادي، وظهرت العديد من المنظمات الدولية تطالب بحماية الموروث الإنساني، كما عقدت عدة اتفاقيات في هذا الشأن وأوكلت لمنظمة اليونسكو إحصاء وتصنيف الموروث المادي.

و الجزائر كونها بلد يزخر بالتراث الثقافي الذي خلفته الحضارات المتعاقبة عليها، مؤهل لأن يصبح قبلة للسياح الداخليين والخارجيين لزيارة الحظائر والمواقع والمعالم التاريخية والثقافية كالتاسيلي والأهقار و تيمقاد و جميلة و تيبازة و وادي ميزاب و قسبة الجزائر المصنفة ضمن التراث العالمي .

وبما أن التراث المادي يعتبر أحد أهم أعمدة تنمية السياحة في العديد من الدول التي اهتمت بالاستثمار فيه، تتجه الدولة في السنوات الأخيرة للاهتمام بهذا التراث نظراً لما يمكن أن يحققه في النهوض بالتنمية الاقتصادية وزيادة مداخل الخزينة العمومية وتوفير مناصب عمل من خلال تكوين اليد العاملة المتخصصة في مختلف الحرف التقليدية المحلية.

معنى ذلك أن الاستثمار في التراث الثقافي في الجزائر من شأنه تحويل المواقع الأثرية من وضعها الراهن كمناطق استنزاف للموارد والانفاق الحكومي، إلى مناطق تمثل مصدر دخل ومساهمة في زيادة الدخل الوطني، وجلب العملة الصعبة لا سيما وأن البلاد عرفت أزمة مالية بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية أي أنها تعتمد على اقتصاد ريعي وكذا هشاشة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية أسوة بدول الجوار.

ولإحياء التراث الثقافي وحمايته من كل الأخطار التي يتعرض لها تم إصدار نصوص قانونية وتنظيمية للتعريف به وجرده وتصنيفه وطنياً أو دولياً.

على ضوء هذا الطرح يمكن أن نصيغ إشكالية بحثنا في السؤال الرئيس الآتي:

الى أي مدى يمكن ان يكون للاهتمام بالتراث الثقافي المادي دور في الدفع بترقية الاستثمار السياحي في الجزائر؟.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعريف بالتراث الثقافي المادي وأقسامه كأحد مقومات صناعة السياحة؛

2- توضيح أهمية المعالم الأثرية في إثراء المنتج السياحي الثقافي للجزائر؛

3- كيفية حماية الموروث الثقافي وصيانه وتأهيله لتحقيق سياحة مستدامة في الجزائر.

أما المنهج المعتمد عليه في الدراسة هو **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يظهر من خلال إعطاء تعريفات فقهية وسرد نصوص ومواد قانونية حول السياحة والتراث الثقافي المادي، وكذا تحليل ووصف العلاقة بين الاهتمام بالتراث الثقافي المادي وقطاع السياحة، الذي يهدف الى تحقيق نمو اقتصادي ويحدد طبيعة العلاقة وأشكالها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين ، يتعلق المبحث الأول ب الموروث الثقافي المادي كأحد مقومات الاستثمار السياحي، أما المبحث الثاني سيخصص إلى الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي كآلية للاستثمار السياحي.

المبحث الأول: الموروث الثقافي المادي كأحد مقومات الاستثمار السياحي

ان الاستثمار في التراث الثقافي المادي يعد مصدرا هام وثروة كبيرة لو احسن استغلاله في المجال السياحي حيث يساهم في نمو الاقتصاد الوطني من خلال ما يجلبه من العملة الصعبة، و انتعاش للقطاعات الأخرى، كالنقل و الصحة الفندقية الثقافة وغيرها، فالدول المتقدمة حققت أرقام قياسية في المداخل السياحية ، بل هناك دول تعتمد على هذا النوع من السياحة الى حد كبير ما انعكس إيجابيا على ميزان مدفوعاتها و حل بعض مشكلها الاقتصادية و الاجتماعية كتركيا وتونس والمغرب.

وتمتع الجزائر بثروة تراثية زاخرة، متنوعة بين التراث المادي واللامادي، تجعل منها قبلة سياحية ممتازة، إذا ما استغلت استغلالا أمثل، ويتم فيما يلي التعريف بالموروث الثقافي المادي والذي قاعدة للسياحة التراثية، ومن ثم التطرق لاستراتيجية الجزائر المعتمدة في استغلالها لهدف التنشيط السياحي، ومدى تماشيها وواجب الحماية والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: إطار مفاهيمي للتراث الثقافي المادي والاستثمار السياحي

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التراث الثقافي المادي أولا، والاستثمار السياحي ثانيا وذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: مفهوم التراث الثقافي المادي

أولا: تعريف التراث الثقافي

التراث الثقافي يكاد أن يكون شبيها بمفهوم الثقافة في حد ذاتها، إذ أنه كل ما يعبر عن العادات والتقاليد للمجتمع، فهو الذاكرة الحية للفرد والمجتمع الذي يعبر عن هويته وانتمائه لحضارة من الحضارات، ورغم تعدد المصطلحات التي تطلق على هذا المفهوم كالتراث الثقافي أو الموروث الثقافي أو الممتلكات الثقافية، أو السلع الثقافية، فإنها تعبر عن نفس المعنى الذي يجب حمايته والمحافظة عليه.¹

¹ ديلي عبد الله، بومدين محمد، "دور هيئات الضبط الإداري في حماية التراث الثقافي من خلال القانون رقم 04-98 مؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12 ، العدد 14 ، سنة 2017، ص 155.

يعني التراث ذلك الإرث الذي يتوارثه الخلف عن السلف، الأمر الذي يقتضي ضرورة الحفاظ عليه وإحيائه، ونقله واستمراره وتوريثه من جيل إلى آخر والتي هي في صميم معنى التراث.¹

وتعرف "اليونسكو" التراث بأنه: "ميراث الماضي الذي نتمتع به في الحاضر ونقله إلى الأجيال القادمة".² وتعتبر التراث الثقافي بأنه: "ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة".³

ويرى آخرون بأن التراث يمثل مجموع قيم ومعتقدات وآداب وفنون، ومعارف تشمل جميع أنشطة الإنسان المادية والمعنوية الناتجة عن تراكم خبرات المجتمع، وهو بذلك شاهد على تاريخ الأمم وأحوالها. ويتميز بأنه يتكون من بني مترابطة ومتكاملة الأجزاء ومتداخلة فيما بينها في غالب الأحيان، ومنه ما هو ثابت ومنه ما هو متغير.⁴

وقد نص المشرع الجزائري في المادة الثانية من القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي على تعريف الممتلكات الثقافية مكتفيا بسرد أنواع الممتلكات الثقافية، وذلك على النحو التالي "يعد تراثا ثقافيا للأمة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا. وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية المادية الناجمة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا".⁵

ثانيا: أقسام الموروث الثقافي المادي

وعليه ينقسم الموروث الثقافي في الجزائر إلى موروث ثقافي مادي وموروث ثقافي غير مادي ، وما يهمنا هو الموروث الثقافي المادي الذي يمثل : كل ما يستطيع الإنسان أن يلمسه من عناصر وأشياء التي تخضع دائما لعامل التغيير المستمر والتي يسعى الإنسان لاكتسابها أو اختراعها من أجل إشباع حاجاته الأساسية. وحسب المادة 08 من القانون رقم 98-04 فإن الموروث الثقافي المادي يصنف إلى:

¹ : محمد عبدالله يوسف، "الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته"، متاح على الموقع الإلكتروني:

www.yemen-nic.info/files/tourism/studies/hefath.pdf

² : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "ما هو التراث العالمي". [www.unesco.org/ar/home/resources-](http://www.unesco.org/ar/home/resources-services/faqs/world-heritage)

[services/faqs/world-heritage](http://www.unesco.org/ar/home/resources-services/faqs/world-heritage)

³ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التراث الثقافي المادي"، مكتب اليونسكو بالقاهرة.

⁴ : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي 1972"، (نشرة 2005)، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، (17 أكتوبر - 21 نوفمبر 1972).

⁵ القانون رقم 98-04 مؤرخ في 15 يونيو 1998 ، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة في 17 يونيو سنة

1- - الممتلكات الثقافية المادية العقارية: تشمل كل من:

- 👉 المعالم التاريخية،
- 👉 المواقع الأثرية وهي: المحميات الأثرية والحظائر الثقافية.¹
- 👉 المجموعات الحضرية أو الريفية.

2- الممتلكات الثقافية المادية المنقولة: وتشمل على سبيل المثال:

- 👉 ناتج الاستكشافات والأبحاث الأثرية سواء في البر أو البحر
 - 👉 الأشياء العتيقة مثل الأدوات، والمصنوعات الخزفية، والكتابات، والعملات، والأختام، والحلي والألبسة
 - 👉 التقليدية والأسلحة وبقايا المدافن.
 - 👉 العناصر الناجمة عن تجزئة معالم تاريخية
 - 👉 المعدات الانتربولجية والاثنولوجية
 - 👉 الممتلكات الثقافية المتصلة بالدين وتاريخ العلوم والتقنيات وتاريخ التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
 - 👉 الممتلكات ذات الأهمية الفنية مثل اللوحات الزيتية، الرسومات الأصلية، التجمعات، الترتيبات الفنية
 - 👉 الأصلية، المخطوطات والمطبوعات ووثائق الأرشيف .
- وبذلك فإن الممتلكات الثقافية المنقولة هي المقومات المتمثلة في بقايا أثرية محفوظة في المتاحف الأثرية والتاريخية عبر التراب الوطني، أو ما تزال في حيازة الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو الخاص .

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار السياحي

¹ المحميات الأثرية: تتكون المحميات الأثرية من مساحات لم يسبق أن أجريت عليها عمليات استكشاف وتنقيب ،و يمكن أن تنطوي على مواقع ومعامل لم تحدد هويتها، ولم تخضع لإحصاء أو جرد ،وقد تختزن آثارا وتحتوي على هياكل أثرية مكشوفة .تنشأ وتعني حدود المحمية الأثرية بموجب قرار يصدره الوزير المكلف بالثقافة، عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية.

الحظائر الثقافية: يقصد بالحظائر الثقافية، جميع مخلفات الإنسان القديم التابع لعصور ما قبل التاريخ، والتي تعبر عن مستواه الاجتماعي والثقافي والصناعي، وهي أكبر متاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم. إذ تصنف في شكل حظائر ثقافية المساحات التي تتسم بغلبة الممتلكات الثقافية الموجودة عليها أو بأهميتها والتي لا تنفصل عن محيطها الطبيعي . أما المشرع الجزائري فقد أكد على أن الحظائر الثقافية، تتشكل من تلك المساحات التي تتسم بغلبة الممتلكات الثقافية الموجودة عليها أو بأهميتها التي لا تنفصل عن محيطها الطبيعي ، و تنشأ الحظائر الثقافية وتعين حدودها بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بني الوزراء المكلفين بالثقافة، والجماعات المحلية و البيئة و التهيئة العمرانية، والغابات عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية. للتفصيل أكثر راجع : حسينة غواس، لمجالات المحمية في ظل التشريع الجزائري ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30 العدد 03 لسنة 2016، ص 494 وما بعدها.

أولاً: تعريف الاستثمار السياحي

يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما ان تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة إلى جانب قوم المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتجها السياحي.¹

ثانياً: خصائص الاستثمار السياحي.

- يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي :
 - يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية .
 - تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة نظار للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.²
 - الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة نسبيا من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
 - إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظار لطول مدة الاستثمارات وكذا موسمية الطلب السياحي؛
 - الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
 - الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛
 - تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
 - تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.³

ثالثاً: أهمية الاستثمار السياحي في الموروث الثقافي المادي

¹: نبيل بوفليخ، محمد تقروت، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا (حالة الجزائر، تونس، المغرب)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق يومي 11 و12 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، البويرة، ص6.

²: الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة، ص09.

³: عبد النبي حميد الطائي، التسويق السياحي، ط1 ، دار الوراق، الأردن 2020، ص 198.

من خلال هذه الجزئية نحاول التطرق إلى بعض الجوانب التي تحققها السياحة التراثية، لاسيما من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، خصوصا في الجزائر، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها، مما يؤهلها لاحتلال مكانة في السوق العالمية للسياحة، و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على مستوى الوطني .

1/ الأهمية الاقتصادية :

ان الاهتمام بالتراث الثقافي المادي والسياحة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق عدة مزايا و فوائد اقتصادية نذكر منها:

- **جلب رؤوس الأموال الأجنبية :** تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل من تأثيرات الدخول، و الإيرادات كإيراد الفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة أو من خلال بيع المنتجات الوطنية و السلع و المواد الفولكلورية للسائح.

تحصيل الإيرادات من الضرائب الموظفة على النشاط السياحي بالمناطق التراثية: تستفيد خزينة الدولة سنويا من مئات الملايين من الإيرادات المتأتية من الضرائب على النشاط السياحي والخدمات ذات العلاقة بمناطق التراث المادي مثل: الخدمات الفندقية والمطاعم والضرائب على الموانئ الجوية ومواقف السيارات والضريبة على الدخل وغيرها من الرسوم الجبائية.¹

- **تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية:** تساهم الحركة السياحية في التأثير المباشر والغير المباشر على عديد من القطاعات الأخرى نذكر منها:

-**قطاع النقل:** يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية و الجوية والبحرية هذا ما سيؤدي إلى زيادة مداخل هذه الأخيرة، كما أنه يجب أن تركز الاستثمارات للتوسيع و تحسين الطرقات و تسهيل الوصول إلى المناطق البعيدة التي من شأنها، تشجيع السياحة في البلد.

- **قطاع الصحة:** يوظف قطاع السياحة في مراكز الراحة كالحمامات المعدنية و الأماكن العائلية ممتلئ قطاع الصحة، كما تعمل الوزارة الوصية على احترام المعايير الضرورية لفتح الحمامات بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة يمكن في بعض الأحيان الجمع بين السياحة التراثية والصحية.

2/ الأهمية الاجتماعية :

يساهم الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة ، و هو ما نوجزه من خلال العناصر التالية:

¹ : يحي سعيدي، سليم العمروي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية- الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة بغداد- العدد 36، 2013، ص 101.

- خلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة : من خلال توفير العديد من مناصب الشغل والعمل بالمنطقة التي تنشأ المرافق السياحية (الفنادق مثلا) أو المرافق المكمل لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي يجب ان يتضمن مرافق أخرى للخدمات : مقهى ومطعم نقل خاص، متاجر حرفية... وغيرها، ينجر عن ذلك فتح العديد من مناصب العمل الدائمة، وبالتالي التخلص من مشكلة البطالة وتبعاتها السلبية على المجتمع.¹

- تحسين مستوى معيشة السكان : تنشأ عن النشاط السياحي آثار مباشرة على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم، وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح.² ومن جهة أخرى تنشأ نتيجة الاحتكاك بين السكان المحليين والسياح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم صلات وعلاقات تكون لها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين، غير أنها قد تكون سلبية أحيانا أخرى عندما تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الاجتماعي والثقافي، وقد تؤدي إلى ضعف الوازع الوطني في بعض الأحيان.³ إضافة للأبعاد السالبة الذكر تساهم السياحة التراثية في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع عن طريق عوامل أخرى نوجزها فيما يلي :

- السياحة تفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها المشاريع السياحية كتعبيد الطرق وتحميل المناطق كإقامة الحدائق وملاعب الأطفال وكذلك تحسين خدمات الاتصال ومشاريع الصرف الصحي وانفاق السواح وغيرها.

- السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف.⁴

- يعتبر الوعي السياحي أحد العوامل المهمة في رفع الوعي الاجتماعي عند- السكان، من خلال الزيارات والرحلات مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ، ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب السواح من مختلف دول العالم.

- إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي له تأثير يعود بالفائدة- المباشرة على الارتقاء بالمجتمع ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة مثل كرم الضيافة وحسن معاملة الغير.⁵

- السياحة هي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة.

¹ : فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد7، مارس 2012، ص75.

² : مصطفى يونس، دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية- والاجتماعية حالة الجزائر ، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 13، 2013، ص231.

³ : صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، 2011، ص157.

¹⁵ المرجع نفسه، ص322.

⁵ محمد سويلم، محمد سعد بوحادة ، مرجع سابق، ص253.

المطلب الثاني: مؤهلات سياحة التراث الثقافي المادي في الجزائر

الفرع الأول: أهم منتجات التراث الثقافي المادي السياحي

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين.

حيث نجد بها مواقع للتراث العالمي تم تصنيفها ضمن قائمة اليونسكو إضافة إلى المعالم الأثرية والمتاحف وهي:

أولاً: المواقع الأثرية

تتمثل أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر مع العلم أن البعض منها صنف ضمن مواقع التراث العالمي والبعض الآخر لا يزال غير مصنف فيمالي:

1- قلعة بني حماد:

هي أول موقع أثري جزائري دخل التصنيف العالمي لمنظمة اليونسكو عام 1980 وهي قلعة تقع في منطقة جبلية في ولاية المسيلة وتمثل بقايا حكم الدولة الحمادية، التي تأسست عام 1007، على يد حماد، ابن بولوغين، والقلعة، والقلعة أو ما بقي منها، يمنح الزائر صورة معمقة عما كان عنه معمار المدينة الإسلامية في الماضي. فقد كانت بني حماد، في عصرها، أكبر مدن الجزائر، وأكثرها استقطاباً للناس.¹

2- جميلة:

مدينة جميلة الأثرية، الرومانية، هي من أوائل المواقع التي عرضتها الجزائر للتصنيف العالمي لتدخل مصنفات اليونسكو، عام 1982، لفهم العمران الروماني، وتنوعاته وتأقلمه مع بيئة الضفة الجنوبي من المتوسط وقد تأسست جميلة في القرن الأول من الميلاد وما تزال إلى اليوم تحاول جاهدة الحفاظ على خصوصياتها التاريخية لتظل شاهدة على حضارات مرت واندثرت.²

3- القصبة :

دخلت القصبة ضمن مصنفات التراث العالمي لليونسكو عام 1992 فهي تعتبر واحدة من أقدم المواقع الأثرية ، المواقع الأثرية في شمال أفريقيا، تمثل نموذجاً معمارياً يخص المنطقة وتحمل ذاكرة شعب تمتد لقرون فقد كانت وماتزال وجهها من وجوه الجزائر العاصمة ومن المستحيل أن نتحدث على عاصمة البلاد من دون الحديث عن القصبة كما أنها تمثل تمازجاً حياً للثقافتين الإسلامية والمتوسطية.³

¹ -قماوي نوال، اثر الترويج السياحي في ترقية الخدمات السياحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 118.

² قارة مبروك بن صالح، أعلام المسيلة وبني حماد، دار علي بن زيد للطبع والنشر، ط2، 2013، ص12.

³ أهم المعالم السياحية في الجزائر. آثار وقصور ومزارات طبيعية و"أهرامات على الموقع الإلكتروني: 1

4-تيمقاد:

وهو موقع أثري، يعود تأسيسه إلى القرن الأول من الميلاد، فعلى الناحية الشمالية من جبال الاوراس تصادفنا تيمقاد التي بنيت بهدف ان تكون قلعة عسكرية رومانية ، لكنها مع الوقت كبرت وتطورت وصارت مدينة متكاملة مدنية وعسكرية في آن واحد، والزاائر لتييمقاد سيعاين التعدد المعماري الذي تقدمه المدينة وتنوعه والذي لعب دورا مهما في الرفع من قيمتها التاريخية ثم إضافة اسمها إلى التراث العالمي.¹

5- معالم مدينة شرشال:

يتواجد في مدينة شرشال العديد من المعالم الأثرية الرومانية مثل السور الروماني والمدرج الروماني وغيرها من المعالم الفريدة.²

6- قصور وادي ميزاب:

يوجد وادي ميزاب" في مدينة غرداية، ما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، من معالمها، "أسوار بني يزقن غرداية"، "واد ميزاب غرداية"، "قصر متليلي"، "المسجد الكبير"، "سور القرآن الكريم"، "السوق الكبير" الذي يسمى "بساحة النصر"، "ساحة السوق القديم" وتعرف أيضا "بالرحبة"، و"مسجد الشيخ عمي سعيد ومقبرته.

كما تتميز مدينة "غرداية" بحرفها التقليدية، لا سيما نسيج الزراي، السجاد المصنوع من الصوف المزين برموز وأشكال بربرية مستوحاة من البيئة المحلية، إضافة إلى صناعة الأواني النحاسية من حلي وأطباق البربرية.³

7- "موقع التاسيلي ناجر"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، يعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد إضافة إلى ذلك تعدد المدن الصحراوية في الجزائر وتنوع خصائصها الثقافية التي تنبع من طبيعة كل منطقة وعاداتها وتقاليدها، مما يضفي عليها جاذبية تستهوي محبي هذا المنتج الأثري الذي يعبر عن ثقافات عريقة ومتنوعة تمنح لزائريها فرصا متعددة للاستكشاف والتمتع بجمال الصحراء وخصوصياتها. يعتبر موقع التاسيلي كنز حضاري وإنساني وجيلولوجي، له قيمته التاريخية والأثرية ضمن التراث الوطني والعالمي، حيث تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982، كما صنف كخزان للكائنات الحية من النبات والحيوان سنة 1986.⁴

¹ مواس نورة ، المدن الأثرية في بلاد المغرب القديم، تيمقاد نموذجا، مجلة الدراسات التاريخية ، جامعة الجزائر 02، مجلد 23 العدد 02 السنة 2023.

² محمد سويلم، محمد سعد بوحادة، الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي وأثرها في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07 العدد: 05 السنة 2018، ص248.

³ صليحة عثي ، صيانة الموروث الثقافي في الجزائر كجزء من مقومات التنمية السياحية المستدامة"، الندوة الدولية الأولى للعمران والسياحة المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 7-8/12/2011.

⁴ محمد سويلم، محمد سعد بوحادة، مرجع سابق، ص260.

ثانيا: المعالم الأثرية

إلى جانب المواقع الأثرية، تتوفر الجزائر أيضا على معالم تُسهم بدورها في إنعاش السياحة الثقافية كما تسهم في التعريف بثقافة وتقاليد هذا البلد ومن بينها "مقام الشهيد"، "تمثال الأمير عبد القادر"، مسجد كتشاوة، "جامع الأمير عبد القادر" الذي يعتبر من المساجد الهامة في دول المغرب العربي والذي يضم "جامعة العلوم الإسلامية" التي تداول على إدارتها العديد من كبار العلماء المسلمين، ويعد المسجد تحفة معمارية تجمع في تصميمها بين النمطين الشرقي والأندلسي، وأيضا جسر سيدي مسيد المعلق بمدينة قسنطينة المشيد منذ سنة 1909م.¹

ثالثا: المتاحف

تملك الجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها متحف الآثار القديمة والفنون الإسلامية، وهو من أقدم متاحف الجزائر وإفريقيا ويتميز بطرازه المعماري الأندلسي المغربي الجميل، دشن وسط العاصمة عام 1897²، متحف البارود، متحف الجيش ومتحف المجاهد.

الفرع الثاني: الاستراتيجية الوطنية لدعم استغلال الموروث الثقافي في السياحة

يتطلب مشروع الاستغلال السياحي للموروث الثقافي استراتيجية مسبقة، ومخططات مدروسة قصد تحقيق الأهداف المرجوة، تنطلق من الموارد المادية المتوفرة، وتبني آفاقا لتطويرها والاستفادة منها بأكبر قدر ممكن على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ولقد اعتمدت الجزائر على فكر التخطيط الاستراتيجي لترقية السياحة وفق منظور مستدام، بحيث رسمت سياسة سياحية جسدت فيها ما يسمى بالمخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق سنة 2025 .

أولا: تعريف مخطط التهيئة السياحية:

يعتبر هذا المخطط المرجع الأساسي للسياسة السياحية في الجزائر؛ و من خلال هذا المخطط يتبين لكل الفاعلين والشركاء و كل مناطق الوطن عن المشروع السياحي الوطني لآفاق 2025.

¹ للتفصيل أكثر حول المؤهلات التراثية بقسنطينة راجع: أعراب فهيمة، التراث والسياحة (من خلال مدينة قسنطينة)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ والآثار، 2010/2011، ص 132 وما بعدها.

² المصدر: <https://musee-antiquites.art.dz/ar>

لقد نص القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على مخطط التهيئة السياحية¹، وعرف على أنه مجموعة القواعد العامة والخاصة بتهيئة واستعمال منطقة توسع سياحية والمواصفات الخاصة بالتعمير والبناء وكذا الاتفاقات المطبقة فيما يخص استعمال وحماية الأملاك والعقارات المبنية حسب الطابع السياحي للموقع²، وعليه يعتبر المخطط الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين، وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2030، الذي يوضح الطريقة التي تعتمدها الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الأداء الاقتصادي والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة، على مستوى الجزائر بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.³

ثانيا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يهدف مخطط التهيئة السياحية إلى ما يلي⁴:

- حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي.
- إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.
- تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء.
- تحديد المناطق التي يجب حمايتها.
- تحديد برنامج النشاطات المزمع إنجازها.
- تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة.
- تحديد التهيئات البنوية المزمع إنجازها.
- إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك.

ثالثا: آليات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 على خمس آليات هي :

¹ القانون رقم القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، جريدة رسمية عدد 11 الصادرة في 19 فيفري 2003.

² المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 07-86 المؤرخ في 1 مارس 2007، يحدد كفاءات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، جريدة رسمية، عدد 17.

³ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الرابع، المخطط العملي، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر، جانفي، 2008، ص3.

⁴ المواد 14 و 15 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، جريدة رسمية عدد 11 الصادرة في 19 فيفري 2003.

1- الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق. وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:¹

-**القطب السياحي للامتياز شمال شرق:** ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قلعة، تبسة، سوق أهراس.

-**القطب السياحي للامتياز شمال وسط:** الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو.

-**القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان.

-**القطب السياحي للامتياز جنوب شرق:** الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنية.

-**القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:** توات، القارة، طرق القصور: أدرار، تيميمون، بشار.

-**القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** طاسيلي، إليزي، جانت.

-**القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** أدرار، تمنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة لاستجمام، سياحة علاجية وصحية)، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ب بروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.²

3-مخطط النوعية الجودة السياحية:

لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يركز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم.

¹ : سامية فقير ، محمد أمين لعروم ، آليات تنفيذ استراتيجية الاستثمار السياحي في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المنظم من طرف معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية بالشراكة مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، بالمركز الجامعي بركة المنعقد يومي 30-31 أكتوبر 2017.

² ببع إلهام ، فردي كريمة ، دور مخطط التهيئة السياحية والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ترقية وتوجيه الاستثمار السياحي، مجلة القانون العقاري ، المجلد 09 العدد 01 السنة 2022 ، ص 42.

ويشمل مخطط النوعية السياحية : تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي مع حث المتعاملين في القطاع السياحي على العمل بإجراءات نوعية مع نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة سياحية.

4- مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص :

لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، فعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو مفهوم حديث ظهر في مطلع التسعينات في بريطانيا، وهو اتفاق يعهد بمقتضاه شخص عمومي إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص الخاصة بمهمة شاملة تتعلق بتمويل وتصميم وإنجاز أو تغيير وصيانة واستغلال وتشغيل المنشآت والتجهيزات التي تتطلبها حاجة الشخص المعنوي مقابل مبالغ مالية تلزم الإدارة بدفعها ورسوم يتم استخلاصها من المستعملين على أن ترجع ملكية ما تم إنجازه إليها بانقضاء المدة المتفق عليها ، والهدف من وراء انشاء مثل هذه العقود هو تلبية حاجة الاستثمار في مواجهة القيود المتعلقة بحجم الإنفاق في المالية العمومية ونسبة العجز والتداين العمومي ، ومن أمثلة الشراكة الفنادق المبنية على التعاون المتبادل بين الدولة والخواص.¹

تعد هاته الشراكة آلية محورية لبعث قطاع السياحة فشرقاء القطاع العام (الدولة، الجماعات المحلية) ، تضمن خدمات تهئية الاقليم ووضع البنى التحتية الكبرى (مطارات، موانئ، طرق، جسور،...) وكذا توفير الاطار التشريعي والتنظيمي للقطاع مع ضمان وضع منظومة ضريبية تحفيزية للخواص من أجل ضمان الاستثمارات و الاستغلال السياحي و تسويق الخدمات السياح .

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية-الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

5- مخطط تمويل السياحة:

السياحة صناعة توصف بالثقيلة ذات مدخول ربحي بطيء، و تطور السياحة مرتبط بشروط من أمن ، وعدد كاف من الهياكل و الفنادق ، المناخ الاقتصادي الملائم و المحفز للاستثمار السياحي وكذا توفر شروط التمويل.² أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق ب:

-مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.

-تخفيف إجراءات منح القروض البنكية.

¹ ببيع إلهام ، فردي كريمة، مرجع سابق، ص 43.

² سنوسي عياشي ، إسماعيل بوقنور، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ، مجلة إلزا للبحوث والدراسات، المجلد06/العدد: 02 2021 ص 84.

-التمديد في مدة القرض.

-الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع، من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

المبحث الثاني: الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي كآلية للاستثمار السياحي

من أجل الاستثمار السياحي في الموروث الثقافي لا بد أولا من حمايته من الاعتداء عليه، وإعادة تأهيل التراث المادي وجعله نقطة جذب سياحي، وهو ما سعى إليه المشرع الجزائري من خلال القانون 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي عن طريق فرض أنظمة للحماية الادارية، وكذلك تحديد وسائل للحماية الفنية المادية وهو ما سنتعرض إليه فيما يلي:

المطلب الأول: أنظمة الحماية الادارية للتراث الثقافي المادي

باستقراء نص المادة الثامنة من القانون 98-04 نجد أن الفقرة الثانية ذكرت ثلاث أنظمة لحماية الممتلكات الثقافية ألا وهي: التسجيل في قائمة الجرد الاضافي، التصنيف، الاستحداث في شكل قطاعات محفوفة، وهو ما سنتطرق إليه ضمن الفروع الثلاث التالية:

الفرع الأول: التسجيل في قائمة الجرد الاضافي

يعد إجراء تمهيديا ومؤقتا يسبق إجراء تصنيف الممتلكات الثقافية العقارية، نصت عليه المادة 10 من القانون رقم 98-04 والذي جاء في فقرتها الأولى بأنه:

«يمكن أن تسجل في قائمة الجرد الإضافي الممتلكات الثقافية العقارية التي، وإن لم تستوجب تصنيفا فوريا، تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو علم الآثار، أو العلوم، أو الإثنوغرافيا، أو الانتروبولوجيا، أو الفن والثقافة، وتستدعي المحافظة عليها. «
يكون التسجيل بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية فيما يخص الممتلكات و المعالم ذات الأهمية الوطنية، وتكون المبادرة من الوزير أو أي شخص يرى مصلحة في ذلك، والممتلكات الثقافية ذات الأهمية المحلية يكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة الممتلكات الثقافية التابعة للولاية.¹

يتضمن قرار التسجيل في قائمة الجرد الإضافي مجموعة من المعلومات، حصرتها المادة 12 من القانون رقم 98-04 فيما يلي:

- طبيعة الممتلك الثقافي ووصفه.

- موقعه الجغرافي.

¹ خوادجية سميحة حنان، "حماية الممتلكات الأثرية في ظل قانون التراث الثقافي" مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016 ص 77.

- المصادر الوثائقية والتاريخية.
- الأهمية التي تبرر تسجيله.
- نطاق التسجيل المقرر، كلي أو جزئي.
- الطبيعة القانونية للممتلك.
- هوية المالكين أو أصحاب التخصيص أو أي شاغل شرعي آخر.
- الارتفاقات والالتزامات.

من آثار قرار الجرد هو إلزام أصحاب الممتلكات العمومية أو الخواص إبلاغ الوزير المكلف بالثقافة، عند القيام بأي تعديل جو هري يكون من شأنه أن يؤدي إلى إزالة العوامل التي سمحت بتسجيله أو محوها أو حذفها والمساس بالأهمية التي أوجبت الحماية.¹

الفرع الثاني: التصنيف

يعد تصنيف الممتلكات الثقافية من أهم إجراءات حماية التراث الثقافي . ويخضع تصنيف الممتلكات الثقافية لقرار من الوزير المكلف بالثقافة بعد استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، ويمكنه أن يفتح في أي وقت بواسطة قرار دعوة لتصنيف المعالم التاريخية ن وينشر القرار في الجريدة الرسمية، ويشهر عن طريق تعليقه مدة شهرين بمقر البلدية، ويبلغ الوزير الوالي لكي ينشر في الحفظ العقاري، بعدها يصدر قرار التصنيف من الوزير بعد الرأي المطابق للجنة الوطنية للممتلكات الثقافية.²

وحسب المادة 16 من القانون 98-04 أنه لا يمكن أن ينشأ أي اتفاق ارتفاقي على أي ممتلك ثقافي مصنف، دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة.

الفرع الثالث: الاستحداث في شكل قطاعات محفظة

تعرف القطاعات المحفوظة على أنها عبارة عن منطقة تجمع لمجموعة هياكل تاريخية وتمثل سلامة المنطقة أحد العناصر الرئيسية التي تحدد وتقرر بموجبها أهمية المنطقة الحضرية، وتشمل القصبات، والمدن والقصور و القرى والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها، والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وأصالتها وإعادة تأهيلها و تثمينها.³

¹ خوادجية سميحة حنان، المرجع السابق، ص 11.

² محمد أمين بن منصور، عبلة مرسل، محمد أمين بالمنصور، مرسل عبلة، الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري، مجلة الفكر المتوسطي، عدد خاص، 2222، ص 99.

³ رفيق اسماعيل، حماية التراث الثقافي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الآثار، تخصص آثار اسلامية، جامعة الجزائر 02، معهد الآثار 2013-2014، ص 23.

يعتبر الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة نظام من أنظمة الحماية التي نص عليها القانون، وتدخل ضمنها المجموعات العقارية الحضرية والريفية، التي تتجانس في شكلها أو نوعية بنائها، وتنشأ هذه القطاعات المحفوظة وتعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك، بين الوزراء المكلفين بالثقافة والداخلية والجماعات المحلية والبيئة والتعمير والهندسة المعمارية عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية.¹

وحسب نص المادتين 41، 42 من القانون 98-04 تزود القطاعات المحفوظة بمخطط دائم للحماية والاستصلاح يحل محل مخطط شغل الأراضي.

المطلب الثاني: الحماية الفنية المادية للموروث الثقافي المادي

نصت المادة التاسعة من القانون 98-04 على أنه يتولى متخصصون مؤهلون في كل ميدان من الميادين المعنية الاشراف على الأعمال الفنية المتضمنة للممتلكات الثقافية العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الاضافي.

وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003 المتضمن كيفية ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية لحساب الادارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، تطبيقا للمادة التاسعة المذكورة أعلاه.²

يقصد بالأعمال الفنية في نص المادة الثانية من هذا المرسوم بأنها وظيفة شاملة ، تغطي مهام التصميم والدراسات والمساعدة والمتابعة ومراقبة انجاز الاشغال مهما تكن طبيعتها وأهميتها المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

الفرع الأول: أعمال الصيانة

في حالة تعرض الموروث الثقافي المادي إلى التدهور نتيجة عوامل طبيعية وبشرية لا بد من صيانته من خلال إصلاح كل ما فسد من أجزاء البناء وعناصره وتقويت ما ضعف منها وما طرأ عليها من تشويه وعبث ، وهو ما يحتاج إليه البناء باستمرار لكي يبقى سليما، ويمكن تقسيم أعمال الصيانة إلى صيانة البناء، وصيانة أعمال التنظيف والتجميل، وصيانة عناصر الزخرفة.³

¹ بوزار حبيبة، واقع وآفاق الحماية القانونية للتراث المادي الأثري (ولاية تلمسان)، مذكرة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، 2007/2008، ص 34.

² المرسوم تنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003، المتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية الجريدة الرسمية رقم 60 المؤرخة في 08 أكتوبر سنة 2003.

³ محمد رباي، مريم بن حميدة، أليات حماية التراث الثقافي في الجزائر، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2022، ص126.

فالهدف من الصيانة هو إعادة الأصل إلى حالته الطبيعية مثلا صيانة المباني من الأخطار خاصة ضد عوامل التلف البيولوجي من النباتات التي تنمو بجوار المناطق الاثرية ومبانها ، إنشاء شبكة من المجاري لتصريف مياه الأمطار والسيول وحملها بعيدا عن المبنى حتى لا تتجمع حول الجدران وتنخر أسفلها.

الفرع الثاني: الترميم

يعد ترميم التراث الثقافي من أهم وسائل الحماية، التي تحفظه من الاندثار وتحافظ عليه، وهو إعادة بناء الشيء أو الجسم المراد ترميمه أو تعديله بخامات محددة من أجل الوصول إلى الحالة السابقة ، أو أقرب ما يكون إلى الحالة التي كان عليها من قبل و يعني ذلك محو أو إزالة كل الآثار الموجودة والتي حدثت بفعل الزمن،¹ مثل إعادة بناء الأجزاء المفقودة أو النالفة بمواد جديدة مطابقة للأصل، وهو عملية عكسية ويمكن ان تدمر أو تخط من أهمية وقيمة هذا الأثر التاريخي لذلك يكون التدخل في أقصى الحدود.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 03-322 الأعمال الفنية المتعلقة بترميم الممتلكات الثقافية العقارية المحمية ضمن نص المادة السابعة منه كما يأتي :

1/ مهام الدراسة وتتضمن: - مهمة المعاينات والتدابير الاستعجالية .

- مهمة البيانات والمصدر التاريخي.

- مهمة حالة الحفظ والتشخيص.

- مهمة مشروع الترميم.

- مهمة المساعدة في اختيار المؤسسات.

2/ مهام المتابعة وتتضمن: - مهمة متابعة الأشغال ومراقبتها.

- مهمة عرض اقتراحات التسديد.

3/ مهمة النشر: -تحدد محتويات مهام الأعمال الفنية المتعلقة بترميم الممتلكات الثقافية العقارية المحمية بقرار من الوزير المكلف بالثقافة.

¹ حبيبة بوزار ، مرجع سابق، ص 35.

تقتضي المراقبة الدورية وضع المبنى الأثري تحت الرقابة وعمل معاينات مستمرة، وفحوص دورية منتظمة للتأكد من حالة كل مبنى ولمنع الانهيارات المفاجئة أو التهدم وملاحظة حالة الترميم ومدى فاعلية عوامل الوقاية¹، ولذلك ينبغي ما يلي:

- إحاطة الموقع الأثري بسياج وأراضي مشجرة، وينبغي حراسته من قبل رجال الأمن، بالتناوب ليلا ونهارا وعلى فترات منتظمة، وعلى طول المحيط.

- أن تكون هناك إضاءة جيدة في المناطق الرئيسية.

- الأشجار تعمل على خفض الغبار، ويكون لها أثر إيجابي على نقاء الجو، وتساعد على مكافحة التلوث، كما تعمل كحاجز ضد الرياح وبالتالي منع تأثير الجليخ الذي تحدثه، وتساعد في الحفاظ على التربة وتعزز الجمال الطبيعي للموقع. وستعمل لحماية الزوار في موسم الصيف.

- تحسين التدابير الأمنية كمنع دخول حيوانات المراعي، وضرورة حفظ النباتات، والحفاظ على موقع نظيف وخال من القذارة، وكذلك لتفادي الأضرار التي يمكن أن تلحق بالهيكل.

- بالإضافة إلى أن إحاطة الموقع سيمنع من عمليات البناء بالقرب من الموقع، ومن عمليات الحفر غير القانونية.²

خاتمة

ما نخلص إليه في الأخير هو أن الجزائر تزخر بموروث ثقافي مادي يعد فريد من نوعه يمتاز بتنوعه وتناغمه، فكل منطقة من الوطن تمتاز بمميزات مختلفة عن أخرى، ويبقى الأمر يتعلق بتوجيه الجهود نحو حماية هذا الموروث الثقافي، وصيانه ضمن نهضة ثقافية شاملة والوعي بقيمة مكونات هذا التراث وتثمينها، واتخاذ القرارات لحماية ونقل معانيه وقيمه وإدماجها في حاضر المجتمع الجزائري، والإطلاقة بثقة على مستقبله في إطار تنمية سياحية مستدامة تحفظ لهذا المجتمع حقه في الاستفادة بموروثه الثقافي حاضرا ومستقبلا.

ومن خلال ما تقدم من هذه الدراسة يمكن الوقوف على جملة من النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- إن دور التراث الثقافي في السياحة هو المفتاح للتنمية وتعزيز الهوية الوطنية. والسياحة قد تكون الخطوة الأولى التي تسمح للأشخاص لاستكشاف ومعرفة مكان ما وآثاره المميزة في زمن ما ويمكن الاستثمار فيها.

¹ بوزار حبيبة، المرجع السابق، ص 41-42.

² حماية المواقع الأثرية وسلامة الزوار الموسوعة الحرة: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- حماية التراث الثقافي و في الوقت نفسه تميمه خدمة لتنمية السياحة التراثية و تطويرها ، نص قانون 04/98 على أنظمة الحماية الإدارية وهي: التصنيف و التسجيل في قائمة الجرد الإضافي و الاستحداث في شكل قطاعات محفظة.
- على الرغم من احتواء الجزائر على العديد من المعالم السياحية المميزة والمصنفة ضمن التراث العالمي إلا أن واقع السياحة ضعيف لأسباب عديدة منها ضعف القطاعات ذات الصلة مثل النقل والبنى التحتية ، غياب ثقافة السياحة لدى المواطنين وعدم وجود استراتيجية واضحة لتطوير القطاع السياحي والنظرة إلى القطاع السياحي كقطاع ثانوي فالسياحة لا تعتبر كمورد اقتصادي أساسي في الجزائر.

التوصيات:

- دعم الحكومة للاستثمار في السياحة الثقافية: وذلك بتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الأعمال لاجتذاب رؤوس الأموال باتجاه الفرص المربحة، وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي، فضلا عن تطوير التسهيلات الإدارية واختصار الوقت والإجراءات اللازمة في إطار من الشفافية لإجازة المشاريع السياحية.
- تحسين جودة وكفاءة خدمات البنية التحتية الحالية وتوسيع طاقتها الاستيعابية بما يحقق متطلبات التنمية السياحية.
- بناء نشاط استثماري اقتصادي متكامل ومتوازن في المواقع التراثية متضمنا توظيف المباني القديمة لاستثمارات متنوعة (خدمة -حرفية- ترفيهية - ثقافية) من دون حصرها على نوع واحد من النشاط التجاري.
- تنمية وعي المجتمع في إدراك أهمية التراث والسياحة من خلال البرامج المختلفة .
- إعداد المخططات العمرانية لمشروعات التنمية السياحية في إطار الضوابط التي تراعي خصوصية الطابع العمراني والتراثي.
- تشجيع الصناعات التقليدية والحرف اليدوية وتأمينها للسياح والزائرين في المدن التراثية.
- إن الأنشطة الاستثمارية التي تتم مزاولتها في مواقع التراث الثقافي ينبغي أن تعمل على صيانة الذاكرة الوطنية وتوثيق الهوية وتقديم نشاطات ثقافية تساعد على تشجيع السياحة والحفاظ على الموارد التراثية.

قائمة المراجع:

أولا النصوص القانونية:

1 / النصوص التشريعية:

القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، جريدة رسمية عدد 11 الصادرة في 19 فيفري 2003.

القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، جريدة رسمية عدد 11 الصادرة 19 فيفري 2003.

2/ النصوص التنظيمية:

المرسوم تنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003، المتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية الجريدة الرسمية رقم 60 المؤرخة في 08 أكتوبر سنة 2003.

المرسوم التنفيذي رقم 07-86 المؤرخ في 1 مارس 2007، يحدد كفاءات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، جريدة رسمية، عدد 17.

ثانيا: المؤلفات:

عبد النبي حميد الطائي، التسويق السياحي، ط1، دار الوراق، الأردن 2020

قارة مبروك بن صالح، أعلام المسيلة وبني حماد، ط2، دار علي بن زيد للطبع والنشر، بسكرة، 2013

ثالثا : المذكرات والاطروحات الجامعية

صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، 2011،

قماوي نوال، اثر الترويج السياحي في ترقية الخدمات السياحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.

أعراب فهمية، التراث والسياحة (من خلال مدينة قسنطينة)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ والآثار، 2010/2011

رفيق اسماعيل، حماية التراث الثقافي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الآثار، تخصص آثار اسلامية، جامعة الجزائر 02، معهد الآثار 2013-2014

بوزار حبيبة، واقع وآفاق الحماية القانونية للتراث المادي الأثري (ولاية تلمسان)، مذكرة ماجستير، جامعة أوبوكر بلقايد، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، 2007/2008

رابعا: المقالات

1. ديلمى عبد الله، بومدين محمد، "دور هيئات الضبط الإداري في حماية التراث الثقافي من خلال القانون رقم 98-04 مؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، سنة 2017.

2. الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة.
3. يحي سعيدي، سليم العمروي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية- الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد- العدد 36، 2013.
4. فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد7 ، مارس 2012 .
5. مصطفى يونس، دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية- والاجتماعية حالة الجزائر ، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 13، 2013.
6. مواس نورة ، المدن الأثرية في بلاد المغرب القديم، تيمقاد نموذجاً، مجلة الدراسات التاريخية ، جامعة الجزائر 02، مجلد 23 العدد 02 السنة 2023.
7. محمد سويلم، محمد سعد بوحادة، الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي وأثرها في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07 العدد: 05 السنة 2018.
8. بعبع إلهام ، فردي كريمة ، دور مخطط التهيئة السياحية والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ترقية وتوجيه الاستثمار السياحي، مجلة القانون العقاري ، المجلد 09 العدد 01 السنة 2022 .
9. سنوسي عياشي ، إسماعيل بوقنور، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ، مجلة إليرا للبحوث والدراسات، المجلد06/العدد: 02 2021 .
10. خوادجية سميحة حنان، " حماية الممتلكات الأثرية في ظل قانون التراث الثقافي "مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016 .
11. محمد أمين بن منصور، عبلة مرسلبي، محمد أمين بالمنصور، مرسلبي عبلة، الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري، مجلة الفكر المتوسطي، عدد خاص، 2022.
12. محمد رباي، مريم بن حميدة، آليات حماية التراث الثقافي في الجزائر، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2022.

- نبيل بوفليح، محمد تقروت، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا (حالة الجزائر، تونس، المغرب)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق يومي 11 و12 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، البويرة.

- سامية فقير ، محمد أمين لعلوم ، آليات تنفيذ استراتيجية الاستثمار السياحي في المخطط التوجيهي للهيئة السياحية آفاق 2030 مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المنظم من طرف معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية بالشراكة مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، بالمركز الجامعي بركة المنعقد يومي 30-31 أكتوبر 2017.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
2. <https://musee-antiquites.art.dz/ar>
3. <https://al-ain.com/article/tourist-attractions-algeria-natural-areas>
4. www.unesco.org/ar/home/resources-services/faqs/world-heritage.
5. www.yemen-nic.info/files/turism/studies/hefath.pdf